استبداد السلطة السياسية والفتاوى: تركيا نموذجا

سيف الدين هيرلامبانج

الجامعة بونتياناك الإسلاميّة الحكوميّة

saifuddin_herlambang@iainpontianak.ac.id

ملخص:

إن هذا المقال عن واستبداد السلطة السياسية والفتاوى: تركيا نموذجا. إنّ هذا البحث هو بحث مكتبي، يعتمد الباحث المنهج الاستقرائيّ، وسيستخدم أيضًا المنهج التّحليليّ من جانب فقهي وقانوني وسياسي. بالخطاب الديني والفتاوى المضللة يسعى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لاستخدام الدين كغطاء لشرعنة أعماله التوسعية في الشرق الأوسط والدول العربية، ونهب ثروات ومقدرات العرب. ووفق تقرير لدار الإفتاء المصرية، فإن الخطاب الإفتائي في الداخل التركي وخارجه وُظِّف لخدمة أعمال أردوغان التوسعية، بل إن 30% من الخطاب الإفتائي الداخلي و70% من الخارجي كان لترسيخ ديكتاتورية الرئيس التركي. فندت الإفتاء المصرية الفتاوى التركية وكشفت من خلال تحليلها ورصدها أن 40% من الخطاب الديني والفتاوى هي أبرز أسلحة أردوغان للبقاء في السلطة وعودة حلم الخلافة العثمانية، وأن "دفع الصائل" و"إقامة الخلافة" مفردات الخطاب الإفتائي التركي في الخارج لتمرير العمليات العسكرية التركية. وذكرت أن الفتاوى السياسية الصادرة من شيوخ أتراك تمثّل ما نسبته 30% من الفتاوى السياسية الخاصة بتركيا، وأن 90% من تلك الفتاوى تدعم أردوغان، حتى إن بعض هؤلاء المفتين أوصله لمرتبة الأنبياء، وبعضهم جعل من مساندته فرض عين، حيث زعمت فتوى سابقة لأحد الأتراك أن "دعم أردوغان فرض عين على كل مسلم، وحرم الوقوف ضده كحرمة الهارب من الحرب". لذلك نرى كمسلمين سنة أن كل عالم (رجل دين) هو مجرد مجتهد يقدم رأيا وشهادة لا يجوز أن تسمى فتوى دينية شرعية لكي لا يتم دمجها بالحديث والكتاب وتصبح جزءا من الدين، بل تبقى رأيا شخصيا يتحمل من يتبعه مسؤولية اتباعه، ولا تشفع له أمام الله ولا أمام القانون. حتى نقول أنه لا مخرج اليوم مما نحن فيه إلا بسحب الشرعية عن مهنة الفتوى، وتجريد رجال الدين من أي سلطة مقدسة تتجاوز حق التعبير بالتي هي أحسن (الكلمة)، أما إعطاء هذه الكلمة قوة تنفيذية وسلطة شرعية عبر الافتاء ومؤسساته، فهذا تخليد للعبودية والاستبداد عبر الاتباع الملزم المتسبب بالتخلف أولا، ثم في اتهام الدين بأنه هو سبب الارهاب . شعار الحرية لا يعني فقط انتاج السلطات السياسية التي يرتضيها ويحاسبها الشعب ، بل يعني أيضا التحرر من الوصاية عليها من قبل رجال الدين ، والوصاية على الدين والكتب

المقدسة والرسالات التي أنزلت هداية ورحمة للناس كافة ، فتم احتكارها وتجييرها لصالح التسلط والاستبداد بابتكار نظام الكهنوت الذي اندس في الدين الإسلامي ، وتحول لسلطة وصار يأمر وينهى بواسطة الفتوى التي تخدم الشراكة بين رجال الدين والحاكم. فتجريد رجال الدين من سلطة الافتاء هي من تساهم بتفكيك هذا الحلف المدنس الذي يكون أنظمة الاستبداد والتخلف. وخلاصة البحث إن بالخطاب الديني والفتاوى المضللة يسعى الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لاستخدام الدين كغطاء لشرعنة أعماله التوسعية في الشرق الأوسط والدول العربية.

الكلمات المفتاحية: السلطة السياسية، الفتاوى، الإستبداد، تركيا

مقدمة

الفتاوى بين التوظيف السياسي وفخ التناقضات

لطالما رافق الجدل بعض الفتاوى خاصة إذا ما شابتها الشكوك بوجود دوافع سياسية واضحة تقف وراءها، وقد تثير أحياناً السخرية أو الدهشة، فتوضع على رفوف الفتاوى الشاذة أو الخارجة عن سياق الواقع إلى فضاء الخيال.

صاحبت الفتاوى عصور التاريخ الإسلامي جميعها، ولم تكد تخلو فتوى في مرحلة ما من فتوى أخرى مناقضة لها، فقتل عثمان بن عفان، الخليفة الراشد الثالث، وعلي بن أبي طالب، على أساس فتوى، وتولى يزيد بن معاوية الحكم خلفاً لوالده بفتوى، وقتل الحسين بن علي على الأرجح بفتوى، واندلعت حركات التمرد والخروج على الحكام بفتوى.

ولم يقم تنظيم "داعش" بأي من أفعاله الوحشية والبشعة إلا بفتوى سبقت ذلك، فقبل أن يحرق أو يغرق أو يقطع أو يدفن حياً، أو يلقي البشر من فوق الجبال أو أن يرمي رؤوسهم بحجر، استند إلى فتاوى صادرة من لجانه الشرعية الفرعية أو المركزية.

بعض الفتاوى تثير الجدل ولكنها غير ذات فعل عنيف ودموي، ولا يترتب عليها أمر ذي بال، كتلك الفتوى التي عكف صاحبها عليها حيناً من الدهر وخرج بإباحة أكل لحوم الجن! إلا أنّ غيرها يمضي ليدخل في السياسة، ويدور معها؛ حيث ما تريد، بغية تحقيق مصالحها وأغراضها، فتتحول الفتوى التي هي في الأصل اجتهاد المفتي، للإجابة عن سؤال سائل عن الحكم الشرعي، إلى تجسيد لمراد الله، في عقل ووجدان كثير من المؤمنين، فتحول بذلك

إلى فعل إيجابي أو سلبي، دموي أو سلمي، قد تسفك الدماء أو تعصمها، وبسببها تشتعل أوار الحروب، أو تضع أوزارها، وتستتب ممالك، وتهوي عروش، وتندثر عصور، وتقوم أخرى.

كامب ديفيد: الفتوى التنظيمية في مواجهة فتاوى الدولة

بعد أن قرّر الذهاب إلى عقر دار إسرائيل، وأن يقف في الكنيست خطيباً يتحدث عن السلام، ربما لم يلحظ كثيرون أنّ الرئيس المصري الراحل أنور السادات تحدّث عن شرعية دينية لما قام به، مع أنّه كرجل دولة كان يؤمن بأنّ أصل الصراع العربي الصهيوني سياسي لا ديني، إلا أنّ دار الإفتاء المصرية، أصدرت فتوى العام 1979، تجيز فيها معاهدة كامب ديفيد، وعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل، ولم تتعرض دار الإفتاء لمثل تلك الفتوى إبان عصر الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر، الذي كانت سياسته هي المواجهة الحربية المستمرة ضد الكيان الصهيوني؛ بل سادت فتاوى دينية تؤكد أنّ الجهاد فرض عين على كل مسلم، طالما أن العدو اغتصب أرضاً تعد جزءاً من ديار المسلمين، فكيف بالمسجد الأقصى مسرى النبي محمد، صلى الله عليه وسلم، وأولى القبلتين.

تحدثت الفتوى عن الإسلام الذي هو دين الأمن والسلام، وجنوح العدو للسلم أثناء الحرب واجب القبول، وبدء المسلمين بالصلح جائز ما دام ذلك لجلب مصلحة لهم أو لدفع مفسدة عنهم، وقبول المسلمين لبعض الضيم جائز ما دام في ذلك دفع لضرر أعظم، وأنّ نصوص اتفاقية السلام وملحقاتها لم تضيّع حقاً ولم تقرّ احتلالاً، "وما كان لقلة من العلماء أن تنساق أو تساق إلى الحكم بغير ما أنزل الله، وتنزل إلى السباب دون الرجوع إلى أحكام شريعة الله"، وفق نص الفتوى.

وفي حديث السلام كان لا بد أن تعرج الفتوى على واقعة صلح الحديبية، وهي المعاهدة التي عقدها الرسول، صلى الله عليه وسلم، مع مشركي قريش، وسط اعتراض عدد من الصحابة، إلا أن الواقع أثبت لهم أن تلك المعاهدة ما كانت سوى إرهاصة لفتح مكة، "فانظروا أيها العرب والمسلمون كيف كان هذا الصلح فتحاً ونصراً لدين الله ولرسوله، وكيف مهّد الأرض لانتشار الإسلام..."، وفق نص الفتوى.

سيقت هذه الواقعة في مواجهة المعارضين للصلح، إلا أنّها لم تقنع منظري التنظيمات الإسلامية التي برزت على السطح في هذه الآونة، إذ وصفوا الشيخ جاد الحق، مفتي الديار المصرية وقتها، بأنّه شيخ السلطان، ورأوا من قياس واقعة صلح الحديبية مع كفار قريش، بحالة احتلال فلسطين واغتصاب المسجد الأقصى قياسا ظالماً وفاسداً؛ إذ إنّ كفار قريش لم يستلبوا أرضاً كانت تحت سيطرة المسلمين، وتساءلوا لم فرض الله الجهاد على جميع المسلمين عند احتلال أرضهم من قبل عدو خارجي، وحث على بذل الأرواح والأموال في سبيل تخليصها منهم.

وذهبت الجماعة الإسلامية لإصدار فتوى تقضي بحرمة الصلح مع إسرائيل، مستندة لكمّ من الأدلة يحاول دحض ما جاء به مفتي الديار المصرية، فأفضى ذلك إلى قتل الرئيس السادات وسط قادته العسكريين والسياسيين في ذكرى نصر أكتوبر العام 1981.

نبيل البكيري في حوار لموقع "إسلام أون لاين" يؤكد أنه لا إفتاء في السياسة، وإنما رؤى ومشورة؛ فالسياسة شأن دنيوي بحت يتعلق عملها بتسيير شؤون الناس وإدارة اختلافاتهم، وبالتالي فأيّة فتوى تأتي في هذا الاتجاه إنما تكون عبارة عن رأي سياسي مجرد من أيّة قداسة دينية.

ويرى أنّ الفتوى تكون في اجتهاد فقهي حول مسألة تعبدية مجردة، يتمحور الحكم حولها وفقاً لمراتب الشريعة الأصولية المعروفة، وبعد التقدم الهائل في كل مناحي الحياة المختلفة، بات من الضروري، اليوم، أن تتحول الفتوى من مجرد اجتهاد بشري محصور في فرد إلى اجتهاد جماعي في إطار مؤسسة علمية ينضوي تحت لوائها مختلف التخصصات العلمية والشرعية والفلسفية والقانونية، وكل فنون المعرفة الأخرى.

وبالتالي فإن توسع معارف الناس ومداركهم، وتداخلات الحياة وتعقيداتها بات يفرض، اليوم، علينا شيئاً من المنطق في تحويل الفتوى من مجرد رأي فردي إلى ما يشبه المؤسسة العلمية، كما هو حاصل اليوم في مسألة المجامع الفقهية الرائدة، والتي تنأى بالفتوى عن دائرة الاحتكار الفردي، لتكون رأياً عاماً مستنداً للخلفيات المرجعية الإفتائية اللازمة"، وفق البكيري.

ويذهب إلى أنّ الفتوى السياسية هي "رأي سياسي محدّد وواضح حول قضية معيّنة، يتدخل فيها الديني بالدنيوي، والمقدس بالمدنس، والحرام بالحلال، أما الفتوى الشرعية في رأي شرعي بمسألة معيّنة، ليست ذات خلفية أو هدف دنيوي في الغالب."

ويخلص إلى أنه من الكوارث المترتبة على الفتاوى السياسية إدخال المجتمع المسلم في دوامة من الصراعات المذهبية المختلفة، والتأسيس لحالة من الاقتتال الأهلي والصراع التاريخي المستمر، "وخطورة مثل هذه الخطوة أنها تأخذ طابعاً شرعيّاً، ومرجعية مقدسة ينخدع بها الناس والبسطاء، ويتورطون بموجبها."

لماذا دعا أردوغان إلى تحديث الإسلام

كره المرأة باسم الإسلام صدم العلمانيّين في تركيا لكنّه أزعج في الوقت عينه معظم المحافظين الدّينيّين المعتدلين الذي يصوّت عدد كبير منهم للرّئيس رجب طيب أردوغان.

غالبًا ما كانت التصريحات العلنيّة التي أدلى بها الرّئيس التركي القوي رجب طيب أردوغان في السنوات الأخيرة تثير استياء الغرب، لكن في خطاب أدلى به يوم 8 آذار/مارس بمناسبة اليوم العالمي للمرأة، كسر أردوغان هذا النمط عندما قال أمرًا نزل بردًا وسلامًا على اللّيبراليّين: فهو أدان رجال الدين كارهي النساء الذين يحطّون من قدر المرأة، حتّى إنّه أعلن عن "ضرورة تحديث الإسلام."

ألقى أردوغان هذا الخطاب أمام مئات النساء التركيات من مختلف المهن والفئات، اللواتي دُعِين إلى القصر الرئاسي في أنقرة للاحتفال بيوم المرأة العالمي. وفي كلمته أمام النساء، أشار أردوغان بشكل ضمني إلى بعض العلماء المحافظين المتشدّدين في تركيا الذين أغضبوا المجتمع مؤخّرًا بدفاعهم عن بعض الممارسات الكارهة للمرأة كضرب الزوجة. وقال أردوغان إنّ "بعض الأشخاص الذين يزعمون أنّهم رجال دين أصدروا مؤخّرًا تصريحات متناقضة مع الدّين. وهؤلاء لا مكان لهم في أيّامنا هذه. هم لا يدركون أنّ الإسلام بحاجة إلى تحديث ويجري تحديثه بناء على ذلك. لا يمكن اليوم تطبيق أحكام الإسلام التي وُضِعت قبل 15 قرنًا من الزمن. الإسلام يتغيّر ويتكيّف مع ظروف العصور المختلفة. وهنا يكمن جمال الدين الإسلامي."

لكنّ هذا المأخذ التقدّمي من الدّين، لا سيّما الاقتراح نفسه أنّ "الإسلام بحاجة إلى تحديث"، نزل كالصاعقة على بعض المعلّقين المؤيّدين عادة لأردوغان. التزم كثير من بينهم الصّمت على مواقع التّواصل الاجتماعي، في حين انتقد آخرون هذا الكلام بطريقة دمثة، مكرّرين العبارة المعهودة عن "مثاليّة الإسلام" وعدم حاجته إلى "تحديث"، وكيف أنّ المسلمين هم من يجب أن يصلحوا أنفسهم بالالتزام بوصايا الإسلام الثابتة.

وفي اليوم التالي، هذّب أردوغان تصريحه الأوّلي بشأن تحديث الإسلام وقال إنّه لا يسعى إلى "الإصلاح في الدين"، علمًا أنّ "الإصلاح" كلمة سيّئة في اللغة المحافظة. وأكّد أردوغان أنّ "قرآننا الكريم كان وسيبقى لديه القول الفصل على الدّوام، وأحكامه لن تتغيّر أبدًا"، مضيفًا أنّ "الاستدلال المستقلّ المستمدّ من القرآن" - أو بعبارات أخرى أحكام كثيرة في الفقه التقليدي - "سيتغيّر حتمًا مع تغيّر الأزمان، والظّروف والاحتمالات."

لماذا اتّخذ أردوغان هذا الموقف غير المحافظ إزاء الإسلام؟ وما الذي يعنيه ذلك بالنّسبة إلى الوضع الراهن في تركيا؟

أوّلاً، علينا أن نتذكّر الأحداث التي أتت على خلفيّتها تصريحات أردوغان. في السّنوات القليلة الماضية، وجد المتديّنون المحافظون في تركيا مستوى من حريّة التعبير لم يشهدوا له مثيلاً منذ قرن من الزمن. وفي حين تراجعت

حريّة التعبير عمومًا في تركيا بشكل كبير، كما أشارت منظّمة "بيت الحريّة" الأميركيّة، أصاب هذا التراجع المعسكر المناهض لأردوغان فحسب. ومع تنحية العلمانيّين في الدّولة، ووسائل الإعلام والمجتمع المدني إلى حدّ كبير، شغل الفراغ المتديّنون المحافظون والإسلاميّون من كافة الأنواع، الذين باتوا يتحلّون بالثقة للتعبير عن آرائهم، فضلاً عن وصولهم إلى المنتديات الإعلاميّة المؤثّرة كالتلفزيون الحكومي.

وكان بعض هؤلاء المحافظين الذين ازدادت قوّتهم بالأمس أشخاصًا يملكون تفسيرات قديمة جدًا للإسلام. ونتيجة لذلك، أصبح شائعًا أن تتردّد الفتاوى المروّعة واحدة تلو الأخرى على مسامع الأتراك. فاقترح أحد العلماء على سبيل المثال عدم جواز تجوّل المرأة الحامل بحريّة، في حين هدّد آخر "النساء اللواتي يرتدين السراويل" بنار جهنّم.

ومؤخّرًا، شهدنا تزايد الغضب بعد أن أعلن نور الدين يلدز، وهو عالم تقليدي وكاتب عمود في صحيفة "ميلي غازيت" الإسلاميّة، عن سماح الإسلام بتزويج الأطفال بعمر السّادسة. ودافع أيضًا عن ضرب الزوجة ليذهب إلى حدّ القول إنّ النساء اللواتي يتعرّضن للضّرب على يد أزواجهنّ يجب أن يشعرن بـ"الامتنان" لهذه النعمة.

وهذه النقطة الأساسيّة: صدمت هذه الآراء الرهيبة العلمانيّين في تركيا، وجميعهم تقريبًا لا يؤيّدون أردوغان؛ لكنّها صدمت أيضًا معظم المحافظين الدينيّين المعتدلين، الذين يصوّت عدد كبير منهم لصالح أردوغان.

وهذا الوضع ناتجٌ، كما تبيّن استطلاعات الرأي، من حقيقة أنّ الإسلاميّين المتشدّدين الراغبين في تطبيق حكم الشريعة في تركيا – كما في السعودية حيث يُفصَل بين الجنسين ويرجم الزناة – ليسوا إلا أقليّة صغيرة في تركيا. وكما أظهرت استطلاعات الرأي التي أجراها مركز بيو للأبحاث، إنّ هؤلاء الأتراك الذين يريدون الشريعة كـ"قانون البلاد" يشكّلون حوالي 12% من مجموع السكان، في حين يرتفع هذا العدد إلى 84% في باكستان وإلى 74% في مصر. أمّا في مسألة جواز حصول الأبناء والبنات على حقوق متساوية في الميراث، فردّت نسبة 88% من الأتراك بالإيجاب، في حين انخفضت هذه النسبة إلى 53% في باكستان و26% في مصر.

بعبارات أخرى، إنّ التأورب الذي عاشته تركيا لفترة 150 عامًا منذ الامبراطوريّة العثمانيّة، بالإضافة إلى تجربة الجمهوريّة العلمانيّة طوال قرن من الزمن، رسّخا بعض القيم الحديثة في المجتمع، حتّى في المعسكر الأكثر تحفّظًا.

لا عجب أنّ تصريحات يلدز الصّادمة حول ضرب الزوجة وتزويج الأطفال لاقت انتقادات قويّة حتّى من جانب الإعلام المحافظ والموالي لأردوغان، كالصحف مثل صباح ويني شفق. ومؤخّرًا، وجّه دولت بهجيلي، زعيم حزب الحركة القوميّة وحليف رئيسي لأردوغان، انتقادات إلى يلدز ووصفه بـ"المنحرف" لقوله إنّه لا يجوز صعود الرجال والنساء في المصعد نفسه.

يجب إذًا أن ننظر إلى ردّ فعل أردوغان إزاء "رجال الدين الذين يحطّون من قدر المرأة" على ضوء هذا السّياق الاجتماعي. ويجب أن يذكّرنا ذلك أيضًا بأنّ أردوغان هو في نهاية المطاف سياسي شعبوي لا رجل دين صاحب فكر عقائدي. وهو يتبع الاتّجاهات الاجتماعيّة بحذر، ويُجري بحسب ما يقول استطلاعات للرأي بانتظام، باذلاً قصارى جهده لتجسيد روح العصر. لا عجب أن يكون السّرد السّياسي في تركيا مستندًا إلى قوميّة مشبعة بالإسلام تستميل الجزء الأكبر من المجتمع التركي، بدلاً من استناده إلى إسلام سياسي متزمّت لن يلقى جاذبية كبيرة. (لطالما كانت القوميّة، أكثر من أيّ شيء آخر، الميزة السّياسيّة الرّئيسيّة في المجتمع التركي.)

بغضّ النظر عن الدّوافع السّياسيّة، إنّ تأييد أردوغان لفكرة "تحديث الإسلام" سيدخل البهجة على قلوب علماء الدّين العصريّين في تركيا، الذين شعروا مؤخّرًا بالقلق نتيجة صعود العلماء المحافظين المتشدّدين، الذين أطلقت على بعضهم حتّى تسمية "السلفيّين". وفي بلد تشكّل فيه كلمة الرّئيس الكلمة الفاصلة في جميع المسائل تقريبًا، إنّ الضوء الأخضر الذي أعطاه أردوغان سامحًا بتفسيرات جديدة للإسلام، قد يعود بالنفع.

لكن يبرز جانب سلبي في الوقت عينه: وهو حزم الرئيس، وبالتالي الدولة، بشأن الدين. لطالما كانت تركيا بلدًا يقوم على مركزيّة الدولة حيث تسيطر الحكومة على الدين بدون ترك مجال كبير للمجتمع المدني. وإنّ محاولة أردوغان تعريف "الإسلام الصحيح" لن تؤدّي إلا إلى تعميق هذه الثقافة التي تتمحور حول الدولة.

وقد أوضح عالم دين عصري هذا الأمر في عموده الصحفي، فقال إنّ المشكلة الرّئيسيّة في المجال الديني بتركيا هي أنّ "المجموعات المختلفة تميل إلى إقامة تفسيراتها الخاصّة للدين التي تتبنّاها الدولة وتُفرَض على المجتمع". وأضاف بقوله إنّ الأمل ضئيل بالخروج من هذه الحلقة المفرغة في المستقبل القريب.

المؤشر العالمي للفتوى: تركيا توظف الخطاب الإفتائي لخدمة أعمال أردوغان التوسعية كشف المؤشر العالمي للفتوى (GFI)التابع لدار الإفتاء المصرية، أن الخطاب الإفتائي في الداخل التركي وخارجه تم توظيفه ليكون مؤيدًا لأعمال أردوغان التوسعية، حيث إن الرئيس التركي وأتباعه لم يسلموا من توظيف الخطاب الديني بصفة عامة والإفتائي على وجه الخصوص ليكون غطاءً لعملياتهم العسكرية، شأنهم في ذلك شأن الجماعات والتنظيمات الإرهابية، مصدِّرين للشعوب والأمم أنهم حملة لواء الخلافة، والمسئولون عن نصرة المسلمين في العالم وخلاصهم من الاضطهاد والظلم، والساعون لتطبيق الشريعة الإسلامية، ويخفون عن الناس بأن محركهم الأساسي في هذه الحملات الاستعمارية هو ما يجنيه أردوغان من مكاسب مادية وسياسية.

وأكد مؤشر الإفتاء أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يستخدم جميع أسلحته وكذلك قواه الناعمة لتحقيق الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، والتي من أهمها توظيف الخطاب الديني والفتاوى بنسبة 40% سواء داخليًّا أو خارجيًّا.

ولفت المؤشر إلى سعي أردوغان للهيمنة وترسيخ حكمه الديكتاتوري عبر فتاوى الداخل التركي بنسبة 30%، أما في الخارج، وبنسبة 70% فإنه يجنّد بعض مفتيي جماعات الإسلام السياسي مثل تنظيم الإخوان الإرهابي وميليشيات التطرف في أكثر من دولة.

الخطاب الإفتائي في الداخل التركي.. يرسخ للديكتاتورية

فعن الخطاب الإفتائي المؤيد لأردوغان، أوضح مؤشر الإفتاء أن الفتاوى السياسية الصادرة من شيوخ أتراك تمثّل ما نسبته 30% من الفتاوى السياسية الخاصة بتركيا، وأن 90% من تلك الفتاوى تدعم الديكتاتور أردوغان؛ حتى أن بعض هؤلاء المفتين أوصله لمرتبة الأنبياء، وبعضهم جعل من مساندته فرض عين، حيث زعمت فتوى سابقة لأحد الأتراك أن "دعم أردوغان فرض عين على كل مسلم وحرمة الوقوف ضده كحرمة الهارب من الحرب."

في حين طالب دعاة أردوغان الشعب التركي بقبول أوضاع متردية في البلاد بذريعة محاربة الأعداء فقالوا: "نحن في الحرب؛ فلا يجوز الشكوى عن غياب العدالة"، وأضاف: "السلطات قد تفشل في تحقيق العدل وتنحرف عن

الطريق الصحيح وتبتعد عن الصدق وتتعرض للتدهور، ولكن لا يجوز الشكوى عن كل ذلك إذا كان سيتسبب في منح ذرائع للعدو"، وفي ديسمبر 2015 زعم المفتي السابق "إحسان أوزكس" أن النبي محمد صلى الله عليه وسلم لو كان حيًّا لزار قصر أردوغان، وكتب على حسابه بموقع التواصل الاجتماعي تويتر: "فكرت اليوم لو كان سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام على قيد الحياة بيننا، هل كان يدخل القصر الأبيض في أنقرة؟ وشعرت هذا المساء عندما كنت بالقصر أنه كان سيدخله حتمًا، لأن هناك أمارات كثيرة من السنّة النبوية الشريفة."

وأوضح مؤشر الإفتاء أن خطاب المؤسسة الدينية الرسمية كان تبريريًا إلى حد كبير، ويرسخ مبدأ قبول الأفعال دون مناقشة أو تفكير، ويصور للناس أن ما يقوم به أردوغان حرب مقدسة، فرئيس مؤسسة "ديانت" التركي علي أرباش، نشر تغريدة على حسابه الرسمي في "تويتر"، دعا فيها جميع المساجد إلى قراءة "سورة الفتح" كل يوم في صلاة الصبح، وذلك طوال فترة العملية العسكرية في سوريا. وقال أرباش: "سنقرأ ونصلي بسورة الفتح في صلاة الصبح بجميع مساجدنا حتى نحقق الانتصار في العملية العسكرية التي بدأتها قواتنا الأمنية ضد المنظمات الإرهابية في شمالي سوريا". ويعني "أرباش" بالمنظمات الإرهابية: الفصائل الكردية، التي تعتبرها أنقرة "إرهابية" نظرًا لارتباطها بحزب العمال الكردستاني الذي خاض تمردًا داخل الأراضي التركية.

واعتبر المؤشر أن هذه الخطوة سعى أردوغان من خلالها لتبرير عمليته العسكرية في سوريا ومنحها "شرعية دينية" حتى تلقى استجابة واسعة داخل البلاد، فيما لم تعلق "ديانت" على تفاصيل تلك العمليات ولم تعبأ بأن ذلك اعتداء على سلميين عُزل رغم قتل الأطفال والنساء والشيوخ داخل الدولة السورية.

"دفع الصائل" و"إقامة الخلافة".. مفردات الخطاب الإفتائي في الخارج لتمرير العمليات العسكرية التركية

لم يوظف أردوغان الخطاب الإفتائي في الداخل لتبرير أعماله العسكرية فحسب بل استغل الخطاب الإفتائي الخارجي أيضًا، حيث أوضح المؤشر العالمي للفتوى أن أردوغان يوظف الفتاوى في الخارج التركي بنسبة 70%، وأشار المؤشر إلى استقطاب مفتين لتبرير التدخلات التركية في ليبيا بقواعد فقهية وشرعية، مثل "دفع العدو الصائل" و"إقامة الخلافة" و"تطبيق الشريعة"، كفتوى الشيخ الليبي عمر مولود عبد الحميد "إنّ طلب حكومة الوفاق الوطني (الليبية) المساعدة من الحكومة التركية هو حق شرعي لا غبار عليه؛ كون تركيا دولة مسلمة وليبيا دولة مسلمة، وإنّنا نؤيد حكومتنا فيما تقوم به؛ لأن من بنود هذه المذكرة نصرتنا على عدو صائل (يعني روسيا) لا حقَّ له فيما يقوم به."

أما الداعية الليبي المقرب من جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية "الصادق الغرياني"، فأفتى بأن هذا التدخل التركي "حلال شرعًا ومشروع قانونًا"، واستشهد الغرياني على ذلك بآيات قرآنية. كما قال "الغرياني" في مقابلة مع قناة تليفزيونية تابعة لجماعة الإخوان الإرهابية تبث من تركيا: "إن مذكرتي التفاهم التي وقّعها رئيس المجلس الرئاسي الليبي فائز السراج مع الرئيس التركي حول ترسيم الحدود البحرية والتعاون العسكري فرصة شرعية يجب علينا أن نغتنمها؛ لأنه تحالف ضد عدو غادر."

وأضاف: "هذا لا يعنى مذلة ولا احتلالًا بل نصرة لنا واسترداد لعزّتنا". وأكد الغرياني أن منح دولة أجنبية إمكانية إنشاء قواعد عسكرية في ليبيا لا يعيّرنا في الحق ما دام لنصرة الحق لأنه أمر مشروع ومتعارف عليه من الدول الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا وألمانيا والتي توجد فيها قواعد عسكرية أجنبية.

وفي فتوى أخرى للغرياني قال: "لا عذر لمن يقاتل مع حفتر ولا يجوز لمسلم أن يقف في خندق واحد مع الروس أو غيرهم - يقاتل بني وطنه، قال أهل العلم: من فعل هذا يكون فاسقًا مرتكبًا لأعظم الذنوب."

وعلق مؤشر الفتوى على بيانات تأييد أعضاء تنظيم الإخوان للتدخل التركي في ليبيا وأن ذلك لا شأن للدولة المصرية به من قريب أو بعيد، بأن ذلك يعدّ بمثابة قُبلة الحياة لجماعة الإخوان الإرهابية في مصر بأن يكون لهم دور بعد موتهم إكلينيكيًا، كما أن تلك التدخلات توضح التحالف الشيطاني بين الإخوان وأطماع أردوغان في بلاد العرب.

وخلص المؤشر في هذا السياق إلى أن تلك القواعد الفقهية مثل "دفع الصائل" وغيرها، هي ذاتها التي أدلى بها الإرهابي الليبي "عبد الرحيم المسماري" حين ألقي القبض عليه في القاهرة عام 2017 على خلفية حادث الواحات الإرهابي، والذي أسفر عن استشهاد نحو 16 شرطيًا وإصابة آخرين، كما اعتبر المؤشر أن إيواء الدولة التركية لأفراد من جماعة الإخوان الإرهابية جعل من السهولة الاستعانة بمفتيي الجماعة لإصدار الفتاوى المرسخة لأيديولوجية الرئيس التركي وتنفيذ سياساته الساعية للهيمنة على الدول والشعوب.

بزعم "الولاء والبراء" و"لا جنسية في الإسلام".. فتاوى سورية مؤيدة لأردوغان ومعارضة للنظام

وانتقل المؤشر للفتاوى المؤيدة للتدخل التركي في سوريا، والتي جاءت بنسبة 50% من فتاوى الخارج التركي، مستندة إلى حجج شرعية وفقهية مثل: "دفع الصائل" و"الولاء والبراء" و"لا جنسية في الإسلام"، حيث خلص المؤشر إلى أن جميع الهيئات الشرعية المعارضة للنظام السوري جاءت داعمة ومؤيدة لسياسات أردوغان والتدخل التركي في سوريا.

وألمح المؤشر إلى بيان "المجلس الإسلامي السوري" الذي تأسس في إسطنبول في أبريل 2014، الذي أكد أن السوريين أفرادًا ومؤسسات يثمّنون ويتفهمون حرص الأتراك على أمنهم القومي وسيادة قوانينهم، بل يساندونهم في ذلك ويعينونهم عليه، وأضاف البيان أن الطرفين معنيان بتفهم احتياجات إخوانهم، فالسوريون معنيون بتفهم احتياجات إخوتهم في تركيا ومطالبون بأداء النصيحة لهم فيما يرون فيه تحقيق مصالح تركيا الحالية والمستقبلية، والأتراك معنيون كذلك بإدامة قلوبهم وأبوابهم مفتوحة لإخوانهم الذين ألجأتهم يد الظلم والإجرام لمغادرة مؤقتة لبلدهم.

في سياق آخر، كشف المؤشر العالمي للفتوى أن المجلس الإسلامي السوري يُبارك عملية "نبع السلام" لإقامة المنطقة الآمنة، والتي أعلنها الرئيس التركي للقضاء على التنظيمات الإرهابية. وجاء في بيان المجلس: "ندعم عملية (نبع السلام) ونقدّم الشكر لكل من يدعم السوريين في مقاتلة الإرهابيين ودفع صيالهم، وكنّا نأمل من إخواننا العرب أن يقفوا معنا ضد الاحتلال الإيراني الذي لا يزال يهدد نسيج الشعب السوري ويهدد العديد من الدول العربية.. وجاءت عملية (نبع السلام) لإقامة المنطقة الآمنة تمهيدًا للعودة الطوعية لأهل هذه المناطق إليها"، ولم تقف عمليات الدعم فقط على المباركة بل المشاركة في عمليات أردوغان الخارجية من خلال تجنيد بعض عناصر الفصائل السورية المسلحة الموالية له للقتال في طرابلس.

"هيئة الشام الإسلامية": منع الاستعانة بتركيا جهل بالشرع وغلو في الدين

كما رصد المؤشر العالمي للفتوى فتاوى لـ "هيئة الشام الإسلامية" إحدى هيئات المجلس الإسلامي السوري، أجازت الاشتراك في العمليات التي دعمتها تركيا في الشّمال السّوري في عام 2016، كما صدرت بذلك فتاوى وبيانات الجهات الشّرعية لها، مؤكدة أن "ذلك الحكم هو الموافق للشّريعة ومقاصدها، وهو مِن باب الاستعانة بالمسلم على الكافر المعتدي أو الخارجي الباغي". وأوضح المؤشر أن الهيئة أضافت أن "منع التعاون مع تركيا والاستعانة بها، وجعلُه مِن باب الاستعانة بالكافر على المسلم مِن الجهل بالشّرع، والغلوّ في الحكم، وفساد التصوّر في حقيقةِ المستعان به والمستعان عليه."

واختتم المؤشر بأن هيئة الشام الإسلامية اجتزأت فتوى من كتاب "الفتاوى" لابن تيمية لتبرير ما ذهبت إليه، حيث أوردت في هذا السياق قوله: "فمَن ولي ولايةً يقصد بها طاعةَ الله وإقامةَ ما يمكنه مِن دينه ومصالح المسلمين، وأقام فيها ما يمكنه مِن الواجبات، واجتناب ما يمكنه مِن المحرمات؛ لم يؤاخَذ بما يعجز عنه؛ فإنّ تولية الأبرار خيرٌ للأمة مِن تولية الفجّار."

جماعات الإسلام السياسي والخلافة العثمانية.. باطل أريد به باطل

ولفت المؤشر العالمي للفتوى إلى تاريخ العلاقة بين جماعات الإسلام السياسي والدولة العثمانية (1299- 1924م)، مؤكدًا أن من أهم أدبيات تلك الجماعات الدفاع المستميت عن الخلافة العثمانية بزعم أنه لم تتعرض دولة في العالم لمثل ما تعرضت له الدولة العثمانية من حملات ضارية استهدفت التشهير بها والنيل منها، واستشهد المؤشر بما سبق بكتاب أستاذ التاريخ عبد العزيز محمد الشناوي: "الدولة العثمانية.. دولة إسلامية مفترى عليها."

وأوضح المؤشر أن جماعات الإسلام السياسي ومؤلفاتها الداعمة للخلافة العثمانية ضربت عرض الحائط بالوثائق التي تثبت فساد الدولة العثمانية وانحرافهم، ومن أبرز تلك الوثائق تنديد المؤرخ المصري عبد الرحمن الجبرتي (1753-1825م) بالحكم العثماني في كتابه "عجائب الآثار في التراجم والأخبار"، الذي ألّفه ليكون وثيقة اتهام تاريخية شاهدة على فضائح وجرائم السلاطين العثمانيين.

وامتدادًا لما سبق، أكد المؤشر أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان يريد عودة الإمبراطورية العثمانية من جديد؛ حيث يرى أن العديد من الدول العربية هي إرث عثماني يرغب في استعادته واغتصابه؛ موضحًا أنه لم ولن يتوانى عن إحياء حلمه باستخدام كافة القوى، سياسيًّا أو دينيًّا، أو حتى عبر القوة الناعمة عن طريق الأعمال الثقافية والفنية، وخير دليل على ذلك مسلسل "وادي الذئاب" ومسلسل " قيامة أرطغرل" الذي أكد الرئيس التركي أنه "ردّ مهم على أولئك الذين يستخفون بقدرات تركيا وشعبها ."

من ناحية أخرى، أشار المؤشر العالمي للفتوى إلى قوى ناعمة أخرى يستخدمها أردوغان في الخطاب الديني لكن في أوروبا، لا سيما ألمانيا، وهي قائمة المنظمات والجمعيات التي تتخذها الاستخبارات التركية كواجهات عمل، والتي يصل عددها إلى 15 جمعية مسجلة في ألمانيا تعمل تحت اتحاد إسلامي تركي.

وأضاف المؤشر أن معظم تلك الجمعيات تعمل وفق أجندة الإسلام السياسي المرتبطة بجماعة الإخوان الإرهابية، بهدف أسلمة المجتمع في ألمانيا عبر التربية الدينية في المدارس، والهيمنة على المساجد والمراكز الإسلامية ومجابهة المعارضة التركية مثل جماعة "كولن"، وكذلك الجماعات الكردية.

وتابع مؤشر الإفتاء أن أبرز تلك الجمعيات والمنظمات هي: "الذئاب الرمادية" وقدّر أعضاؤها بما لا يقل عن 10 آلاف شخص، ومنظمة "الاتحاد" ولها علاقة بـ"الذئاب الرمادية"، واتهمت بالعديد من جرائم القتل، ومنظمة الاتحاد الإسلامي "ديتيب"، وهي أكبر رابطة دينية في ألمانيا، و"مسجد كولونيا" و"مسجد الفاتح" ومسجد "المعماري سنان" في موزباخ، و"جمعية العثمانيون الألمان" ومنظمة "ميلي غوروش."

وفي نهاية تقريره، اعتبر المؤشر العالمي للفتوى أن كل ما سبق يعدّ محاولات يائسة واستخدامًا للغطاء الديني لتبرئة الرئيس التركي من الاتهامات المتتالية بفساده السياسي، والأزمات التي طالت جميع مؤسسات الدولة التركية.

كما طالب مؤشر الإفتاء بضرورة مواجهة هذا الخطاب الإفتائي المعوج والسقيم والذي يفتش في النصوص الشرعية عما يبرر به أعمال العنف والقتل، والذي يذهب بالأدلة الشرعية والقواعد الفقهية عن مرادها لترسيخ وتصدير صورة صحيحة لأفعال خاطئة .

في تقريره الأخير ، كشف المؤشر العالمي للفتوى (GFI) التابع لدار الإفتاء المصرية والأمانة العامة لدور وهيئات الإفتاء في العالم، عن أرقام ومعلومات هامة تكشف عن استخدام الديكتاتور التركي رجب الطيب أردوغان، الإفتاء كوسيلة له يتم توظيفها سياسيا وعسكريا، لإباحة جرائمه التي يقوم بها داخليا وخارجيا، وفى المعلومات التالية تكشف عن طرف استخدام أردوغان ومحاولاته المستمرة لتوظيف الدين كعنصر رئيسي فيما يقوم به من انتهاكات وجرائم مستمرة.

1 -الخطاب الإفتائي في الداخل التركي وخارجه تم توظيفه ليكون مؤيدًا لأعمال أردوغان التوسعية وغطاءً لعملياتهم العسكرية.

2 -استخدام الرئيس التركي رجب طيب أردوغان كافة أسلحته وكذلك قواه الناعمة لتحقيق الهيمنة على منطقة الشرق الأوسط، من أهمها توظيف الخطاب الديني والفتاوى بنسبة (40%) سواء داخليًا أو خارجيًا.

3 -التقرير أكد أن أردوغان عمل على ترسيخ حكمه الديكتاتوري عبر فتاوى الداخل التركي بنسبة.(30%)

4 -كشف التقرير أن أردوغان جنّد بعض مفتيي جماعات الإسلام السياسي مثل تنظيم الإخوان الإرهابي ومليشيات التطرف في أكثر من دولة.

5 -التقرير كشف أن الفتاوى السياسية الصادرة من شيوخ أتراك تمثّل ما نسبته (30%) من الفتاوى السياسية الخاصة بتركيا، و(90%) من تلك الفتاوى تدعم الديكتاتور أردوغان.

من ناحية أخرى أشار المؤشر العالمي للفتوى إلى قوى ناعمة أخرى يستخدمها أردوغان في الخطاب الديني لكن في أوروبا، لا سيما ألمانيا، وهي قائمة المنظمات والجمعيات التي تتخذها الاستخبارات التركية كواجهات عمل، والتي يصل عددها إلى 15 جمعية مسجلة في ألمانيا تعمل تحت اتحاد إسلامي تركي.

وأضاف المؤشر أن معظم تلك الجمعيات تعمل وفق أجندة الإسلام السياسي المرتبطة بجماعة الإخوان الإرهابية، بهدف أسلمة المجتمع في ألمانيا عبر التربية الدينية في المدارس، والهيمنة على المساجد والمراكز الإسلامية ومجابهة المعارضة التركية مثل جماعة "كولن"، وكذلك الجماعات الكردية.

وتابع مؤشر الإفتاء أن أبرز تلك الجمعيات والمنظمات هي: (الذئاب الرمادية) وقدّر أعضاؤها بما لا يقل عن 10 آلاف شخص، ومنظمة (الاتحاد) ولها علاقة بـ(الذئاب الرمادية)، واتهمت بالعديد من جرائم القتل ومنظمة (الاتحاد الإسلامي "ديتيب") وهي أكبر رابطة دينية في ألمانيا، و(مسجد كولونيا) و(مسجد الفاتح) و(مسجد "المعماري سنان" في موزباخ)، و"جمعية العثمانيون الألمان" ومنظمة "ميلي غوروش."

المراجع

Beamish, Robert. “The Distanced Church: Reflections on Doing Church Online.” Practical Theology (n.d.).

Campbell, Heidi. “Religion and the Internet.” A Quarterly Review of Communication Research 25, no. 1 (2006).

———. When Religion Meets New Media. London: Routledge, 2010.

Casserly, M. “What Happened to Online Churches?” Christian Today, May 2015. www.christiantoday.com.

Gelfgren, S. “The Virtual Construction of the Sacred: Representation and Fantasy in the Architecture of Second Life Churches.” Nordic Journal of Religion and Society 27, no. 1 (2014): 59–73.

Geraci, R. Virtually Sacred: Myth and Meaning in World of Warcraft and Second Life. Edited by Oxford University Press. Oxford, 2014.

Hellan, C. “Online-Religion/Religion-Online and Virtual Communitas.” In Religion on the Internet: Research Prospects and Promises, edited by J. Hadden, 205–224. London: JAI Pres, 2000.

———. “Online Religion as Lived Religion: Methodological Issues in the Study of Religious Participation on the Internet.” Online: Heidelberg Journal of Religions on the Internet 1, no. 1 (2005): 1–16.

Hjarvard, C. The Mediatization of Religion: A Theory of the Media as Agents of Religious Change. London: Northern Lights: Film & Media Studies Yearbook, 2008.

Kreinath, Jans. Theorizing Rituals: Annotated Bibliography of Ritual Theory, 1966-2005. Leiden - Boston: Brill, 2007.

Miczek, Nadja. “Online Rituals in Virtual Worlds. Christian Online Service between Dynamics and Stability.” Heidelberg Journal of Religions on the Internet 03, no. 1 (2008).

Mitchell, Jolyon. Creating Church Online Ritual, Community and New Media. New York: Routledge, 2017.

Mónika, Andok, Anna Jupowicz-Ginalska, Iwona Leonowicz-Bukała, and Andrzej Adamski. “Trends in Online Religious Processes during the Coronavirus Pandemic in Hungary-Digital Media Use and Generational Differences” (2021). https://doi.org/10.3390/rel12100808.

O’Leary, S.D. “Cyberspace as Sacred Space: Communicating Religion on Computer Networks.” Journal of the American Academy of Religion LXIV, no. 4 (1996).

Smith, P. Online Mission and Ministry: A Theological and Practical Guide. London: SPCK, 2015.

TAHUN TOLERANSI INDONESIA 2022

G20 INDONESIA 2022

AICIS
Annual International Conference on Islamic Studies
المؤتمر السنوي الدولي للدراسات الاسلامية

Ministry of Religious Affairs
Republic of Indonesia

CERTIFICATE
OF APPRECIATION

This is to certify that

SAIFUDDIN HERLAMBANG

with the title

Istibdad al-Sultah al-Siyasiyyah wa al-Fatawa: Turkiya Anmudzajan

has actively participated as **Speaker**

in the 21st Annual International Conference on Islamic Studies (AICIS)

FUTURE RELIGION IN G20:
DIGITAL TRANSFORMATION, KNOWLEDGE MANAGEMENT AND SOCIAL RESILIENCE

held on October 20th-22nd, 2022 in Lombok and November 1st -4th, 2022 in Bali.

Jakarta, November 4th, 2022
Director General of Islamic Education
Ministry of Religious Affairs of Republic of Indonesia

Prof. Dr. Muhammad Ali Ramdhani